Zagazig J. Agric. Res., Vol. 48 No. (1) 2021 193-198

Agricultural Economics and Social Science

Available online at http://zjar.journals.ekb.eg
http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?Journalld=1&queryType=Master

أثـر نظرية المـُعَجِّل على مضاعفة الاستثمارات (دراســة نظرية في المفهوم والمحتــوى)

محمد عبد الله حسن عبد الرحمن[1*] - ممدوح محمد خيري المسلمي[2]- يحي محمد علي عبدالله[3]

1- قسم الاقتصاد والعلوم السياسية - معهد الدراسات والبحوث الآسيوية - جامعة الزقازيق - مصر

2- قسم القانون المدني - كلية الحقوق- جامعة الزقازيق - مصر

3- قسم الشريعة الإسلامية- كلية الحقوق - جامعة دمياط - مصر

Received: 01/12/2020 ; Accepted: 13/12/2020

الملخص: تعاني حكومات الدول النامية ومنها مصر من ندرة نسبية لمواردها المالية، مما يأثر سلباً على استدامة أو ضمان المُعَجِّل الاستثماري خاصة للمشروعات القومية أو البنية التحتية، والتي تتسم بالاستثمارات طويلة الأجل، فكان ولا بد الخروج من تلك الإشكالية والبحث عن سبل التمويل البديل عن الإنفاق العام المباشر أو المنفق علية من الخزينة العامة؛ بآلية تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل أو ضمان مُعَجَّله الاستثماري؛ لتكن تلك الآلية هي جذب القطاع الخاص لاستثمار رؤوس أمواله في تلك المشروعات التي يَعْزُفُ عنها التكاليف الباهظة وعدم وجود محفز سياسي أو قانوني أو استثماري ونحوه من قبل الدولة، أو المناخ الاستثماري غير مشجع للقدوم قبل الاستثمار إزاء تلك الاستثمارات، لتكون تلك الرؤية دلالة على أنها تمثل أحد الركائز الأساسية للدولة ومؤسساتها لتحقيق التنافسية المستدامة في عالم متغير يهتم بالاستثمارات طويلة الأجل أو ضمانة المُعَجِّل الاستثماري لكافة مدخلات الإنتاج من رؤوس الأموال أو رأس المال البشري أو للمعلومات والبيانات كأحد أنواع الذكاء التنافسي أو ذكاء الأعمال المتمثل لجانب العرض الكلي المرتبط طردياً بجانب الطلب الكلي؛ وحفز الأخير هو الضمان الحقيقي لاستمرار أو ضمان المُعَجِّل الاستثماري حتى يبقى جانب العرض من المنتجات والخدمات في حال استدامة، مما يخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر مصدراً لزيادة القيمة المضافة.

الكلمات الإسترشادية: المعجل الإستثماري، المضاعف الإستثماري، التنمية المستدامة.

المقدمة والمشكلة البحثية

قال تعالى: **(وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا ۛ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ)**. (سورة البقرة: الآية 195). عطف الإنفاق مع الأمر بالإحسان وهو أعلى مقامات الطاعة، مع وجوب الإحسان – الإنفاق- على من تلزم مؤنته؛ فيكون وسطاً بين الإسراف والقتور. والوجه الأخر نهى الله تعالى عن إنفاق كل المال– وجوب الادخار- لإشباع الحاجات ونموه (**تفسير الفخر الرازي، 1420هـ**). إذاً يكون الإنفاق أو الاستثمار الإيجابي في الإسلام إن عاد بالنفع المشروع، وقيد لعمارة الأرض في صورة إنتاج واستثمار وتنمية شاملة مستدامة، يتضح أيضاً أن الإسلام قد قسم الإنفاق إلى قسمان: الأول إنفاق إيجابي؛ مقيد في سبيل الله ووجوه المصالح وعمارة الأرض، قال تعالى: **(هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا)**. (سورة هود: جزء من الآية 61). والثاني إنفاق سلبي؛ الخارج عن ضوابط الشريعة في العمارة، ويحاربه ويصد عنه (**عبداللطيف،2010**). لكن تبقى الإشكالية قائمة من أين نأتي بالتمويل أو الإنفاق اللازم لتمويل الاستثمارات العامة أو القومية – البنية التحتية - على الرغم من أن الخزينة العامة تعاني من ندرة نسبية لمواردها المالية، بالتالي لا يكفي الإنفاق العام لضمان استدامة الاستثمارات– المُعَجِّل الاستثماري- مما تتضاعف معه الاستثمارات القومية؛ ومعه تتحقق التنمية الشاملة المستدامة، فكان سبيل الخروج من تلك الإشكالية هي إيجاد بديل عن الإنفاق العام بالإنفاق عن طريق حفز القطاع الخاص باستثمار أمواله في تلك المشروعات القومية، كضمان على حفز جانب الطلب الكلي ومنه يتم حفز الجانب الإنتاجي في شتى المجالات كالصناعي والزراعي... إلخ، عندئذ نضمن مضاعفة الاستثمارات العامة وضمان مُعَجَّله أو استدامته أيضاً. مما يعود بمردود إيجابي على جميع الأطراف. وتِباعاً تتضاعف المخرجات والقيمة المضافة لحصيلة تلك الاستثمارات نتيجة الإمداد التمويلي الأولي المقدم من مستثمري القطاع الخاص، مما ينمي دخل الأفراد ومن ثم نمو الدخل

*** Corresponding author: Tel.:** +201220970603
E-mail address: mahmad_hs@yahoo.com

القومي، بزيادة الطلب الاستهلاكي على الخدمات والسلع ليزداد في المقابل الطلب الاستهلاكي على الآلات والمعدات والمواد الأولية للاستثمارات اللازمة لإنتاج تلك الخدمات والسلع الاستهلاكية النهائية (**شاكر وحسين، 2016**).

المشكلة البحثية

بؤرة الإشكالية الحقيقية تتمثل في غياب دور الحكومة وقصورها في تمويل وتطوير البنية التحتية؛ يرجع ذلك إلى ما تعانيه من ندرة نسبية لمواردها المالية؛ وهو أصل الإشكالية ومدار قيام البحث، بجانب انخفاض معدلات تراكم رأس المال العام سواء المادي أو الفني أو البشري، وضعف التخطيط والإدارة، وجمود القوانين التي لا تساير التطورات المحلية والعالمية، كذلك التوترات السياسية والاقتصادية، وجائحة فيروس كورونا COVID-19 المستجد، وتفاقم معدلات الدين العام والبطالة والتضخم والانكماش الاقتصادي ... إلخ، لنجد أن البديل التمويلي التعويضي هو في القطاع الخاص نظير تحقيق ربح مرضي يتحصل عليه من الرسوم والاشتراكات التي يدفعها المواطن أو متلقي الخدمة، وفق ما أتفق عليه عند إبرام العقد، محققاً النفع العام لجميع الأطراف، وينهض بالاستثمارات العامة بشكل طردي مع معدلات النمو بل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي هي أحد أسس التنمية الشاملة وضمان مُعَجَّله أو استدامته.

أهداف الدراسة

تهدف إلى دراسة سد الفجوة الناجمة عن الندرة المالية، وتفاقم الدين العام، والقصور في تطوير البنية التحتية، وتقلص دور الدولة، والبحث عن الجهة البديلة التي تقوم بذلك؛ لتمكين القطاع الخاص من القيام بالتمويل الذي هو أحد آليات التمويل العامة، والذي ترتبط عراها أيضاً بتمويل الاقتصاد الإسلامي في ذات الوقت؛ بمعنى أن التمويل الإسلامي للاقتصاد يعتمد على التمويل النقدي أو التقليدي وبالتوازي يعتمد على التمويل غير النقدي أو غير التقليدي.

البيانات وطرق التحليل

اعتمد البحث على المصادر والمراجع المتاحة لجمع البيانات والمعلومات، مع الاستعانة بوسائل أخرى ثانوية كفاعليات المؤتمرات والندوات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، المنشورة في مراكز الأبحاث أو المنشورة بالدوريات العلمية أو عبر شبكة المعلومات العنكبوتية (الإنترنت). بجانب ذلك تم الاستعانة بعدة وسائل أو أساليب لتحليل البيانات، فتم استخدام الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي المتصل بموضوع البحث، من خلال الملاحظة والتعرف على ظاهرة فرعية والتعرف على نتائجها من خلال التحليل الكيفي وتحليل المضمون.

أثر نظرية المُعَجِّل على مضاعفة الاستثمارات

اهتم كينزي بالمضاعف الاستثماري – الاستهلاك المولد- وجعله أحد أجزاء نظرية الطلب الفعلي؛ وبالمقابل أهمل الاستثمار المولد أو أثر المعجل الاستثماري. ولم يقم بالمقارنة بين النظريتين، مما شابهه النقص الذي أكمله الكُتَّاب اللاحقون أمثال هارود وهيكس وكالتسكي وكالدور وهانسن، كذلك مزجوا بين الأثرين فيما يعرف بالمضاعف المزدوج، واعتبروهما أحد أدوات تحليل تغيرات الدخل القومي والتشغيل وتفسير الدورة الاقتصادية ... إلخ. إلا أن الشريعة الإسلامية جاءت مغايرة لذلك المفهوم متضمنة الجانبين المادي والأخلاقي أو المعنوي، فضلاً عن الحرص على ضمان استثمار الحياة الدنيا وحتى بعد الممات.

المبحث الأول : ضمان المُعَجِّل الاستثماري

الاستثمار المولد أو المُعَجِّل الاستثماري؛ يَنْتُجْ عن النمو الداخلي للنظام؛ بمعنى أنه يُنْتَجْ مباشرة عن زيادة الطلب الفعلي النهائي على المنتجات متمثلة في زيادة الدخول الجارية والإنفاق، والمتولد داخلياً بفعل المُعَجِّل. إنَّ زيادة الإنفاق يلزمه زيادة مضاعفة الاستثمار، وبالمقابل زيادة الاستثمار المستقل- المضاعف الاستثماري- لا يعود إلى النمو الداخلي للنظام، ولا يرتبط مباشرة بالدخول الجارية وبالإنفاق الجاري، بل يعود لأسباب خارجية عنه كالمخترعات الجديدة، والاستثمارات العامة، والاستثمارات طويلة الأجل. يتمتع الاستثمار المستقل باستقلال ذاتي في مواجهه النمو الداخلي للنظام (**المحجوب، 1979**). والمُعَجِّل يشير إلى أنه كلما زاد الاستهلاك زاد الطلب مما يتطلب زيادة العرض. ما يلزم توسيع قاعدة الإنتاج في الاستثمار بشراء الآلات والمواد الأولية والتوظيف لزيادة الإنتاج (**شاكر وحسين، 2016**).

إذًا مبدأ المُعَجِّل الاستثماري يسهم في زيادة حدة فترات الرخاء أو فترات الكساد في الاقتصاد القومي. مقسماً الطلب على المعدات الرأس مالية إلى نوعين (**عمر، 1992**) كما يلي:

أ) الطلب الناشئ عن الحاجة لإحلال المعدات الرأس مالية المصابة بالبلى الناتج عن استعمال أو تقادم.

ب)الحاجة لتوفير حلقة إنتاجية إضافية، إذا زاد الطلب على السلع الاستهلاكية.

معناه أن الرصيد الأمثل لرأس المال هو مضاعف ثابت من الناتج، وأن التكلفة المصاحبة لإحلاله يعتمد على المستوى الحالي والسابق للناتج ما يلزمه عدة عوامل، من أهمها (**عارف، 2004**).

1) طول سلسلة التداخل الفني. (الصناعي)
2) قيمة معاملات رأس المال المستخدم في سلسلة التداخل.
3) درجة تشغيل الاستثمارات القائمة.
4) وجود مخزون للسلع الاستهلاكية، ووجود طاقة إنتاجية معطلة أو عدم وجودها.
5) مدى فقدان المُعَجِّل عمله في حالة التشغيل لكافة الموارد القومية المتاحة.
6) توقع المنتجين لفترة استمرار الطلب على السلع الاستهلاكية.
7) الفترة الزمنية.
8) امتلاك الدول النامية معجلاً منخفضاً.

أثر نظرية المُعَجِّل على مضاعفة الاستثمارات

إنتاج حجم معين من سلعة ما يتطلب استخدام حجم معين من رأس المال، ما يعني وجود علاقة بين رأس المال المستخدم في هذه الصناعة وحجم إنتاجها الجاري- معامل رأس المال أو معامل الاستثمار أو المُعَجِّل- بمعنى أن معامل رأس المال يحدد ما يلزم منه لإنتاج وحدة واحدة من ناتج صناعة ما، يتم حساب تلك التكلفة؛ بقسمة رأس المال المستخدم الممول به في هذه الصناعة على إنتاجها الجاري (مقدار المخرجات) مع الاعتداد بالمستوى الفني الذي يحكم الإنتاج، وطبيعة الصناعة، ودرجة تقدم الفن الإنتاجي، ودرجة الرأس مالية. فإن ارتفع الطلب النهائي لهذه الصناعة او الخدمة يستلزم في المقابل ارتفاع الإنتاجية؛ وبالتبعية التوسع وبالنسبة نفسها في رأس المال المستخدم لهذه الصناعة. ولكن الزيادة لهذا الاستثمار المولد لا تتوقف عند هذه المرحلة الأولى بل تؤدي إلى سلسلة متتالية ومستمرة – ضمان المعجل الاستثماري- من الاستثمارات المولدة، تتوقف على طول سلسلة التداخل الفني (الصناعي)، وعلى نوع فرع الإنتاج الذي شهدت الزيادة الأولية في الإنفاق، بحيث تزداد قيمة المعجل كلما اقترب هذا النوع من الاستهلاك ويسمى المضاعف الذي يرفع الاستثمار نتيجة لزيادة الناتج القومي بوحدة واحدة – بمعامل المُعَجِّل- ويتم حساب المُعَجِّل بقسمة الزيادة النهائية في الاستثمار على الزيادة الأولية في الناتج القومي (**المحجوب، 1979**). عندئذ نكون قد وفرنا الحافز الجاذب للقطاع الخاص من استثمار رؤوس أمواله على المدى الطويل في مشروعات البنية التحتية، مقابل تحصيله رسوم أو قيمة السلع أو الخدمات من المواطنين، كمقابل مرضي لضمان استثماره وبقائه في مضمار تنمية شاملة ومستدامة.

المبحث الثاني: رؤية الإسلام للمضاعف الاستثماري ومُعَجِّله

حث الإسلام لمضاعفة الاستثمارات وحفز استمراره بالدوام بصفة مُعَجِّلة، بتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص، قال تعالى: **(وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ)** (سورة البقرة: الآية/195). رُبط الإنفاق بالإحسان وهو أعلى مقامات الطاعة، بقوله تعالى: **"وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ"** الآية توجب الإحسان– الإنفاق- على من تلزمكم مؤنته ونفقاته بحيث يكون وسطاً فلا تسرفوا ولا تقتروا. والوجه الأخر أن الله تعالى لما أمر بالإنفاق نهى عن إنفاق كل المال لما فيه تهلكة – وجوب الادخار- لإشباع الحاجات ونموه (**تفسير الفخر الرازي، 1420هـ**).

فالإنفاق اللازم في الإسلام يكون إيجابي إن عاد بالنفع باستهلاك مشروع، أي عند زيادة معدلات الطلب الكلي دون إسراف أو قتور، وقيد لعمارة الأرض بمفهوم تنمية شاملة مستدامة، قال تعالى: **(هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا)**. (سورة هود: جزء من الآية/61). تشير الآية إلى نوعين من الإنفاق: الأول؛ إنفاق إيجابي؛ مقيد في سبيل الله ووجوه المصالح وعمارة الأرض. والثاني؛ إنفاق سلبي؛ الخارج عن ضوابط الشريعة في العمارة، ويحاربه ويصد عنه (**عبداللطيف، 2010**) نبين ذلك من خلال الآتي:

الإنفاق الاستهلاكي

غاية الإسلام تحريك الطلب الاستهلاكي والطلب على الاستثمار، وتحقيق مقاصد الشريعة الخمس من حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. والمال إحداها؛ على أن تتوافر عدة ضوابط من أهمها (**عبد اللطيف، 2010**).

الضابط الأول: ترشيد الإنفاق الاستهلاكي

1) توفير سلع ضرورية للمجتمع.
2) توفير سلع الحاجيات لكافة أفراد المجتمع.
3) توفير سلع التحسينات.
4) تحريم الإنفاق على السلع والخدمات الضارة بالفرد وبالتالي المجتمع.
5) النهي عن الإسراف والتبذير والسفه. قال تعالى: **(إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا)**. (سورة الإسراء: الآية/27).

الضابط الثاني: توفير مدخرات كافية لتنمية الاقتصاد القومي

قال تعالى: **(وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا)** (سورة الإسراء: الآية 2). نظرة الإسلام للمضاعف والمعجل الاستثماري من خلال توجيه الإنفاق العام والخاص معاً، بوضع ضوابط للاستهلاك أو الإنفاق الاستثماري. من الجانبين المادي المتمثل في إشباع الرغبات الفردية أو الاجتماعية،

ومن الجانب المعنوي الأخلاقي، على أن تتم دراسة فعل الاستهلاك الفعلي، وإنشاء إطار لتصنيف سلوك المستهلك وفقاً لالتزام القيمة (**Hafez, 2017**).

المُعَجِّل الاستثماري؛ يشير إلى القيمة الزمنية لتلك النقود المراد ضخها؛ لأن الزمن أحد ركائز آلية التمويل، والنقود أداة ربط بين القطاعين العام والخاص، واختيار الزمن والنقود أحد الأدوات المناسبة لتخصيص الاستثمار بالضوابط الإسلامية (**Volker, 2017**) فالتفضيل الزمني الإيجابي من منظور الإسلام؛ يتحدد على معدل الخصم المحتمل عند تقييم المشروعات، لا سيما في القطاع العام. لما يحتويه على مكافأة ثابتة للعنصر الزمني؛ كجزء يتجاوز الاستهلاك، كالإيجار أو العائد عاجلاً ومسبقاً كتعويض عن الوقت، ويحظر الفائدة الربوية. إذاً هناك ارتباط وثيق الصلة بين القيمة الزمنية للنقود في الإسلام وبين تقييم المشروع؛ بحيث يتم تحديد تكلفة قيمة رأس المال بوضوح، وبمراعاة الوقت، ومعرفة تفضيلات المَسْتَهْلَك للمُسْتَهْلِك. وضمانة لمضاعفة الاستثمارات بصفة مُعَجِّلة، وأن معدل الربح لا سعر الفائدة هو المعدل المناسب للخصم أو للتقييم في الإسلامي، ليعكس رأيته من العائد على رأس المال في شكل مبلغ معين من المال المستثمر.

النتائج

1) كلما زاد الإنفاق الأولي– الزيادة في الطلب النهائي أو زيادة الإنتاج الجاري- كلما زاد المضاعف للاستثمار المولد المعروف بالأثر المُعَجِّل فترتفع قيمة المعجل عن الواحد صحيح، وهي تغيرات عنيفة وشبه مستمرة في الطلب على الاستثمار.

2) وجود علاقة فنية ثابتة بين رأس المال المستخدم وبين معدلات الإنتاج الجاري.

3) الاستثمار الصافي لا يتوقف على مستوى الطلب النهائي- مستوى الإنتاج الجاري- بل يتوقف على التغيرات التي تحدث في هذا المستوى – الطلب الكلي أو الفعلي-.

4) الاستثمار المولد لا يتوقف على التغيرات المطلقة للطلب النهائي الاستهلاكي، بل يتوقف على معدل التغيرات- معدل التغير عبر الزمن- ليشكل جوهر التحليل الحركي للسياسة الاقتصادية.

5) معدل التغير في الاستثمار الكلي (استثمار الإحلال + الاستثمار المولد) يقابل الزيادة في الطلب النهائي الاستهلاكي؛ ليتوقف على المدة التي يستثمرها رأس المال المستخدم في الإنتاج.

6) عدم اقتصار أثر المعجل على الأثر المباشر الذي تحدثه الزيادة في الطلب النهائي على الاستثمار المولد للصناعة التي ارتفع الطلب عليها فقط، بل يمتد ليشمل سلسلة الزيادات المتتالية أو المستدامة في الاستثمار بمختلف الصناعات المرتبطة بعلاقات تداخل فني مع الصناعة التي تشهد الزيادة الأولية في الطلب.

7) حرص الإسلام على عنصر الزمن ذو المردود الإيجابي، واعتبره كدالة الإنتاج أو العمل بدلاً من معاملته على أنه ثابت ومستقل.

8) الطلب الفعلي الاستهلاكي في الإسلام يزيد عن النظم الوضعية، تاركاً أثراً إيجابياً على العملية الاستثمارية الاقتصادية.

9) يدعم الإسلام دور الدولة لتضاعف الاستثمارات وضمانة لمُعَجِّله، بتوفير نظم الإنفاق الثلاث:

- الإنفاق الاستهلاكي: في صورة نفقات مباشرة لشراء سلع أو منتجات مختلفة.
- الإنفاق الاستثماري: في صورة إقامة مشروعات ذات النفع العام.
- الإنفاق الصدقي: تقع مسئولة الدولة في مراقبة أوجه الزكاة بتجميعها وتصريفها، وأحقيتها لتخطيط للأنشطة الاقتصادية، من ناحية أخرى مراقبة المعاملات للتأكد من مشروعيتها، بجانب النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير حد الكفاية لكل مواطن، وإقامة المرافق العامة ... إلخ.

التوصيات

1) معامل رأس المال – معامل الاستثمار- الخاص بصناعة ما؛ يشكل تطبيقاً في نطاق هذه الصناعة؛ لاستمرارية الاستثمار.

2) الاعتماد عند قياس قيمة المعجل الاستثماري، على مصفوفة معاملات رأس المال الخاصة بمختلف الصناعات المتداخلة مع الصناعة التي شهدت الزيادة الأولية في الطلب.

3) لتحديد مدى التغير في الطلب على السلع الإنتاجية؛ يجب تفعيل كافة العوامل مجتمعه، تعبيراً عن الاستثمار المشتق الناجم عن تغير معدل الطلب الاستهلاكي.

4) إنشاء جهازاً إنتاجياً مرناً قادراً على التجاوب مع الزيادة في الطلب الاستهلاكي كأثر للزيادة في الإنفاق وحتى يتسنى زيادة الإنتاج، وهو ما لا يتناسب مع الدول النامية لعدم مرونة أجهزتها الإنتاجية بما يمنعها من التوسع في الإنفاق.

المراجـع

القرآن الكريم.

الأحاديث الشريفة من مصادرها الست.

المحجوب، رفعت (1979). الاقتصاد السياسي. مقدمة المشكلة الاقتصادية والتصرف الاقتصادي، البنيان الاقتصادي، الإنتاج، الجزء الأول، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، 464.

تفسير الفخر الرازي (1420هـ). مفاتيح الغيب.. التفسير الكبير، الناشر/دار إحياء التراث العربي، ط/3، ج/5، بيروت.

شاكر، سناء أحمد وهاشم علي جامع حسين (2016). الاقتصاد، وزارة التربية والتعليم، المدارس الثانوية التجارية للصف الثالث، نظام السنوات الثلاث والسنوات الخمس، شعبة شئون قانونية – إدارة قطاع الكتب، القاهرة.

عارف، محمود محمد (2004). الدخل القومي ... التوازن الجمعي ومقتضيات السياسة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، رقم الإيداع: 2004/16958، الترقيم الدولي: ISBN 0-13306-X.

عبد اللطيف، أحمد عبد الموجود محمد (2010). محددات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. دراسة تحليلية، دار التعليم الجامعي، للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

عمـر، حسـين (1992). الموسـوعة الاقتصـادية، دار الفكـر العربي للطبع والنشر، ط/ 4، القاهرة، 1412 هـ.

مقدمة صحيح مسلم: كتاب المساقاة والمزارعة، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع، ب/1، ح/1551.

Hafez, F. (2017). Consumption and morality: principles and behavioral framework in islamic economics, JKAU: Islamic Econ., 30: (30): 90.

Volker, N. (2017). Time Value of Money and the Choice of An Appropriate instrument for allocation of Investment, JKAU: Islamic, 30 (1) 1 - 6.

EFFECT OF THE ACCELERATOR THEORY ON THE MULTIPLICATION OF INVESTMENTS (THEORETICAL STUDY OF CONCEPT AND CONTENT)

Muhammad A.H. Abd El-Rahman[1], M.M.K. Al-Muslimi[2] and Y.M.A. Abdullah[3]

1. Econ. and Polit. Sci. Dept., Inst. Asian Studies and Res., Zagazig Univ., Egypt
2. Civil Law Dept., Fac. Law, Zagazig Univ., Egypt
3. Islamic Law Dept., Fac. Law., Damietta Univ., Egypt

ABSTRACT: The developing countries including Egypt suffer from shortage of financial resoucces. This problem effects in the continuous of investment factor especially the national projects which is characterized by the long- time investments. So, it was necessary to get rid of this problem or search for alternative ways to achieve the long- economical and social goals. This method must attract the private sector to invest in this projects.

Key words: Investment accelerator, investment multiplier, sustainable development.

المحكمـــون:
1- أ.د. فاطمـــة الشـــربيني أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية التكنولوجيا والتنمية – جامعة الزقازيق.
2- أ.د. محمد جابر محمد عامر أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.